

شددت على ضرورة تضافر جهود القطاعين لتحقيق التنمية المنشودة للمجتمعات الخليجية

الصبيح : الكويت حريصة على إقرار القوانين التي تنظم وتحمي حقوق ذوي الإعاقة



.. وخلال حضورها للملتقى



الصبيح متحدثة

عليها حضارة كل مجتمع. وأشارت الى ان الانضمام بدوي الاعاقة يأتي من منطقتات هي الايمان السماوية والداستار والمواثيق الدولية موضحة ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولي على مستوى التشريع والتنفيذ اهتماما خاصا بمشكلات ذوي الاعاقة والحرص على حفظ حقوقهم وتعزيز فرصهم في حياة كريمة داخل مجتمعاتهم.

وذكرت ان عقد الجمعية الخليجية للاعاقة ملتقياتها بشكل سنوي ويشكل شأوا في الدول الاعضاء يأتي لتوفير فرصة اللقاء ذوي الاعاقة اولياء امورهم واعضاء الجمعية والمختصين لمعرفة مشكلاتهم والعمل على حلها.

واوضحت ان ملتقى هذا العام يحل اهمية خاصة كونه سلسل الضوء على الاستقرار النفسي والاجتماعي لذوي الاعاقة في مرحلتى البلوغ والمراهقة وحلها من خلال عدة محاور تشريعية وقانونية وتسليط الضوء على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

وعرض في افتتاح الملتقى الذي يستمر حتى الخميس المقبل فيلم تسجيلي بعنوان (المنطقة المحسورة للأشخاص ذوي الاعاقة) وفقرة فنية من تقديم ابناء ادارة رعاية المعاقين وفترة اخرى ايتها فرقة التلفزيون

بورسلي : الملتقى يزخر بالعديد من المعنيين بالامر والمختصين من شيوخ الدين وعلماء الفقه

المنصوري : قضية ذوي الإعاقة تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمنظمات الدولية

واوضحت ان الملتقى يزخر بالعديد من المعنيين بالامر والمختصين من شيوخ الدين وعلماء الفقه والاكاديميين والممارسين والاطباء والاستشاريين في علم الوراثة والتوعية الصحية بجانب خبراء الشؤون التشريعية والقانونية.

وشددت على ضرورة ايجاد الحلول والاجابات على استفسارات ذوي الاعاقة في مجال الاستقرار النفسي والاجتماعي وطرح كافة موضوعاته بجرأة وشجافية على كل المستويات وتسليط الضوء على التجارب الناجحة في هذا المجال.

ومن جهتها قالت رئيس مجلس ادارة الجمعية الخليجية للاعاقة منى المنصوري في كلمة معاملة ان قضية ذوي الاعاقة تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني لاسيما ان مستوى الرعاية والتأهيل يمثل احد اهم المعايير الاساسية التي تقاس

وتطوير الانظمة بالإضافة الى ما تضمنته خطة التنمية من المشاريع التنموية التي تضمن تطوير سبل رعاية وتأهيل ذوي الاعاقة. وأعربت عن الامل في ان يخرج المشاركون في هذه الفعاليات والمحاضرات وورش العمل بنوصيات تصب في مصلحة ذوي الاعاقة ويتم تعميمها على جميع دول الخليج التي تجمعها تشرف مشابهة على مختلف الاصعدة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن جانبها قالت عضو المجلس الاعلى الكويتي لشؤون المعاقين نائب رئيس الجمعية الخليجية للاعاقة رحاب بورسلي في كلمة معاملة ان هذا الملتقى على قدر كبير من الاهمية في تلبية تطلعات ذوي الاعاقة ويطلع فكرة نادرا ما تطرح بسبب ثقافة المجتمعات الخليجية وهي مشاكل البلوغ والمراهقة والزواج ومناقشتها وطرح الحلول لاجلها والبحث فيها من زوايا مختلفة.

المنشودة للمجتمعات الخليجية التي لن تكتمل الا بتعزيز راس المال البشري والاعتماد بالمواطنين من الاصحاء ومن ذوي الاعاقة مؤكدة المكانة والاولوية التي يحتل بها ذوو الاعاقة في هذه المجتمعات. واستعرضت تجربة دولة الكويت في مجال رعاية ذوي الاعاقة حيث تولي الحكومة اهمية كبرى لرعاية هذه الفئة من خلال تقديم كافة الخدمات الايوائية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي تضمن الحياة الكريمة لهم.

واوضحت ان المشرع الكويتي حرص على اقرار القوانين التي تنظم وتحمي حقوق ذوي الاعاقة وتحديثها وتعديلها لاجلها التطوير المطلوب ومواكبة العصر في سبيل رعاية وتأهيل هذه الفئة.

وذكرت ان دولة الكويت انشأت هيئة مسئلة هي الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بهدف تعزيز الاهتمام والارتقاء بالخدمات

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية هند الصبيح مساء امس الاول ان الملتقى الـ 17 للجمعية الخليجية للاعاقة الذي بدأ أعماله تحت عنوان (الاستقرار النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة) يناقش قضايا غاية في الاهمية تمس فئة ذوي الاعاقة. وأكدت الوزيرة الصبيح في كلمة خلال افتتاح الملتقى اهمية هذا الملتقى الذي يقام بالتعاون بين الجمعية الخليجية للاعاقة والهيئة العامة لشؤون الاعاقة بدولة الكويت والجمعية الكويتية لاولياء امور المعاقين في مناقشة القضايا التي تتعلق بتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لذوي الاعاقة لاسيما مشاكل مرحلتى البلوغ والمراهقة ووضع الحلول لها.

وأشارت الى وجود العديد من المحاضرات وورش العمل المتخصصة في الملتقى سيقدمها متخصصون خليجيون وعرب سحبا الى تحقيق التطور والنجاح لبرامج الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقة واسرهم عن مبدأ تحقيق الفرض والمساواة التي اقربها القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.

وشددت الصبيح على ضرورة تضافر جهود القطاعين العام والخاص جنباً الى جنب مع المجتمع المدني لتحقيق التنمية

نائب الأمير استقبل الغانم والمبارك والخالد



سمو نائب الأمير استقبل الغانم

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد بقصر بيان صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ محمد الخالد.



سمو نائب الأمير استقبل سمو الشيخ جابر المبارك

خلال الفترة من 5 - 6 إبريل المقبل

أبا الخيل: « الصحفيين » تستعد لتنظيم مؤتمر الإعلام والصحافة

الإعلام في الوطن العربي والفرص والتحديات التي تواجه الصحافة الكويتية وحماية الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفيين وبرنامج عمل الاتحاد الدولي للصحفيين في العالم العربي والشرق الاوسط إضافة الى عدد من المقترحات.

وأشار الزميل أبا الخيل بالدعم اللامحدود الذي قدمته وزارة الإعلام في سبيل تنظيم هذه الفعالية الدولية التي تعقد لأول مرة في الكويت مؤكدا في الوقت ذاته تفاعل كل قطاعات الوزارة مع هذا المؤتمر والحرص على تدليل كل الصعاب في سبيل إنجاحه.

ودعا رئيس اللجنة المنظمة رجال الإعلام والصحافة للحضور والمشاركة في فعاليات هذه التظاهرة الاعلامية التي تعكس الوجه الاعلامي المشرق لدولة الكويت.



مهيران أبا الخيل

أكد عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين الكويتية دهران أبا الخيل ان الجمعية تستعد لتنظيم مؤتمر الإعلام والصحافة المستقلة في الوطن العربي والذي سيقام تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله خلال الفترة من 5 - 6 إبريل المقبل بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحافة.

وأوضح الزميل أبا الخيل بصفته رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر انه سيتم على هامش المؤتمر التوقيع على إعلان مبادئ حرية الإعلام وهو المقترح الذي تبناه الاتحاد الدولي للصحافة خلال المؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء في العام الماضي وتم التوقيع عليه في عدد من الدول العربية مشيراً في الوقت ذاته الى توافق إعلان المبادئ الذي تبناه الاتحاد مع

المادة السابعة من الدستور الكويتي والتي تشير الى ان الحرية والعدالة والمساواة إحدى دعامات المجتمع الكويتي

كما ذكر الزميل أبا الخيل الى ان المؤتمر سيناقش على مدى يومين في جلسات صباحية ومسائية تأسس الآلية الإقليمية الخاصة بدعم حرية

تنوعت ما بين مسؤولين بالحكومة وعضو مجلس أمة وأعضاء مجالس إدارات جمعيات تعاونية

« مكافحة الفساد » : إحالة 6 من المشمولين بقانون

الذمة المالية إلى النيابة

أكدت الهيئة ان على جميع الجهات التي ينتسب اليها اي من المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية ضرورة تحديث بيانات كل العاملين بها وموافاة الهيئة ببياناتهم وما يطرأ عليها من تحديثات.

وأشارت الى ضرورة التنبيه على المزمين العاملين لدى تلك الجهات ضرورة المبادرة الى تقديم القرارات الذمة المالية الخاصة بهم وذلك لمعاونة الهيئة على تحديث انظمتها الخاصة بحصر بيانات المزمين لاحكامها من ناحية وتجنبين العاملين بها احتمالات الوقوع في إشكاليات التأخير او التخلف عن تقديم اقراراتهم من ناحية اخرى. ولفتت الى انها تسخر كل طاقاتها الوظيفية العاملة في قطاع الكشف عن الذمة المالية لتقديم المساعدة والدعم اللازم لكل المزمين لاحكام الكشف عن الذمة المالية.

وأكدت استعدادها التام لتقديم كل التسهيلات الممكنة في حدود القانون واللائحة التنفيذية اثناء عملية تقديم قرارات الذمة المالية الخاصة بهم



مكافحة الفساد تحيل المتأخرين عن تقديم الذمة المالية إلى النيابة

عن حالات التزامهم بإحكام لاحكام الكشف عن الذمة المالية وللواعيد القانونية لتقديم اقرارات وطلب المساعدة في ملئ بيانات اقرارات وتقديمه.

وأهابت الهيئة المزمين لضرورة التواصل معها سواء من خلال خدمة الاتصال الهاتفى على الرقم (118) او مراجعة المقر الرئيسي أثناء مواعيد العمل الرسمي للاستفسار

(2016) ضرورة المبادرة إلى تقديم اقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في المواعيد التي قررها القانون حتى لا يكونوا عرضة لتطبيق العقوبات التي قررها القانون.

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية امس انها احالت ستة من المزمين بإحكام الكشف عن الذمة المالية المتأخرين عن تقديم اقراراتهم إلى الهيئة في المواعيد القانونية الى النيابة العامة. وقالت الهيئة في بيان نوالة الانباء الكويتية (كونا) ان تلك الاحالات جاءت بناء على نتائج عمليات المتابعة من الهيئة لمختلف الحالات المزمية لنظام اقرارات الذمة المالية ومطابقتها مع المواعيد القانونية المقررة لها.

وأضافت ان الحالات المحالة للنيابة العامة تنوعت ما بين مسؤولين بالحكومة وعضو مجلس أمة وأعضاء مجالس إدارات جمعيات تعاونية. وأشارت الى ان تلك الاحالات تمت على الرغم من ان المزمين المحالين للنيابة العامة قدموا اقرارات الذمة الخاصة بهم بالفعل إلا ان هذا التقديم جاء متأخرا عن المواعيد المحددة لها قانونا. ودعت المزمين لإحكام الكشف عن الذمة المالية والوارد فئاتهم في المادة (2) من القانون رقم (2) لسنة